REDMI NOTE 10
23/03/2024 15:41

٧

اقتصاديات الإعلام

م ١٧ < النظرية الاقتصادية لوسائل الإعلام

م ١٧ <

النظرية الاقتصادية

تتشكل النظرية الاقتصادية من مجموعة من التعريفات التي توضح معاني بعض المصطلحات المستخدمة، مضافاً إليها بعض الافتراضات الحكمية المتعلقة بطريقة تصرف الظواهر الاقتصادية الملحة

وتتصدى النظرية الاقتصادية بعد ذلك عن طريق التحليل المنطقي إلى محاولة استخلاص مضمون الدارسة لهذه الافتراضات، واستخلاص مفهوم هذه الافتراضات رغبة في استخدام نتائج النظرية في التنبؤ والتوقع، ولاختبار مدى صحة هذه النظرية يجب اختبار مدى ملائمتها مع الواقع، فإذا كانت الفروض تختلف عن الواقع، فإن ذلك يدفعنا لعدم قبول النظرية، ولكن إذا اتفقت هذه الفروض مع المشاهدات الواقعية، فإن النتيجة التي نتوصل إليها هي أن هذه النظرية تتوافق مع الواقع، وتظل هذه النظرية قائمة ومهيمنة إلى أن نتوصل إلى نظرية أخرى تفسر الظواهر الاقتصادية بطريقة أكثر دقة وواقعية لتصبح هي المهيمنة في هذا المجال.

وتقوم هذه النظرية على الخطوات التالية :

١- صياغة التعريفات والافتراضات الحكمية المتعلقة بماهية سلوك الظواهر الاقتصادية .1

٢- التحليل المنطقي .2

٣- التنبؤات .3

(٤-١)

٤- المشاهدات الواقعية .4

٥- الاستنتاج بأن النظرية تتفق مع الواقع أو مختلفة عنه .5

وعلى هذا يمكن أن تحل المنظمات مشكلات قراراها الإداري من خلال تطبيق النظرية الاقتصادية، وأدوات الاقتصاد الكلي Micro Economic وعلوم القرار. فالنظرية الاقتصادية تشير إلى الاقتصاد الجزئي ويشكل الاقتصاد الجزئي دارسة السلوك الاقتصادي في الوحدات الفردية لاتخاذ القرار كالمستهلكين الفرديين، ومالكي الموارد ومنشآت الأعمال في نظام المشروعات الحرة. ومن ناحية أخرى، فإن الاقتصاد الكلي هو دارسة المستوى الكلي والمتكامل للمخرجات والدخل والتشغيل والاستهلاك والاستثمار والأسعار في الاقتصاد، حيث تدرس كشكل كلي متكامل .

إن نظرية الاقتصاد الجزئي هي على مستوى المنظمة، وتشكل عنصراً هاماً في الاقتصاد الإداري. كما أن الشروط الاقتصادية الكلية العامة في الاقتصاد مثل مستوى الطلب المتكامل، ومعدل التضخم، ومعدلات الفوائد، هامة جداً في النظرية الاقتصادية. وتبحث النظرية الاقتصادية في تقدير وتوضيح السلوك وهذا يتم صياغته من خلال مجموعة من التفاصيل المحيطة بالواقع. كما أن تحديد النظرية تبدأ غالباً بنموذج بعض المحددات الهامة للواقع، فعلى سبيل المثال تفترض نظرية المنظمة، أن المنظمة تبحث في تعظيم الأرباح، حيث تقدر ما يجب إنتاجه بأشكال مختلفة من هياكل السوق أو المنظمة. وبما أن للمنظمة أهداف أخرى متعددة، فإن نموذج تعظيم الربح يقدر بدقة سلوك المنظمات المختلفة .

نماذج اقتصاديات الاعلام

أولا: التجربة الإسبانية

ألغت الحكومة الاسبانية احتكارها للإذاعة عام ١٩٧٧ ولم تعد الإذاعة مطالبة بنشر الأنباء الحكومية، وفي عام ١٩٧٨ منح الدستور للأفراد والمنظمات حق نشر المطومات، وفي العام نفسه سمح القانون بإنشاء ثلاث محطات تلفزيونية خاصة تحت إشراف هيئة إذاعية مستقلة، وقد تزايد عدد وسائل الاتصال الجماهيرية الإسبانية إلى حدود ٢٢٤ محطة تلفزيون. ومع تضخم عدد وسائل الاتصال وتقلص السيطرة الحكومية بدأت هذه الوسائل تخضع لعمليات احتكار وتركيز في الملكية خاصة في صناعة الصحافة، وعلى سبيل المثال كان ثلثي الصحف الإسبانية في عام ١٩٩٧ يمتلكها التكتلات الإعلامية الكبيرة .

ثانيا: التجربة الروسية

بدأ تحرر وسائل الاتصال الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي١٩٨٩، ويوجد الآن في روسيا مؤسسات إعلامية تجارية ذات ملكية خاصة وأخرى ذات ملكية مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص. والملاحظ أن بعض المشروعات الصناعية الروسية الخاصة تشارك الدولة في ملكية بعض وسائل الإتصال الروسية

23/03/2024 15:41
REDMI NOTE 10

لصناعة السيارات التي يمتلكها الرأسمالي الروسي بوريس بيريزوفسكي، وتستحوذ على Logovas ويستخدم بيريزوفسكي . Roussin Public Television ٤٩% من ملكية التلفزيون الروسي العام و هذه القناة التلفزيونية لطرح أجندته السياسية والاقتصادية على الرغم من أنه ليس المالك الوحيد لها

ثالثا: التجربة الفرنسية

جمع القانون الفرنسي القنوات التلفزيونية العامة والمحطات الإذاعية التلفزيونية في تكتل واحد هو تلفزيون فرنسا، ولكن أبقى خارج هذا التكتل القنوات والإذاعات التي تبث إلى الأقاليم الفرنسية عبر البحار، وكذلك المحطات الدولية؛ كراديو مونت كارلو والقناة الفرانكوا – ألمانيا الثقافية. وقد نص القانون الفرنسي على أنه ينبغي على المحطات والقنوات الخاصة والعامة ضمان الشفافية بإعلام الجمهور بشتى الطرق. أما فيما يخص الاستقلالية فيتم ضمانها عن طريق منع أي مجموعة من تملك أكثر من ٤٩% من رأسمال أي محطة أرضية أو أكثر من ٥٠% من أسهم أي محطة محلية أو فضائية، ولا يمكن للمستثمرين الأجانب من خارج الاتحاد الأوروبي امتلاك أكثر من ٢٠% ، وفي هذا السياق يعتبر القانون الفرنسي أكثر تعقيدا في مسألة الملكية وإرساء مبدأ التعددية بشأن وسائل الإعلام. فضمان التعددية يقوم على ثلاث قواعد متكاملة؛ أولها يعرف بقاعدة الاثنين على الأربعة فالقانون يحدد أربع وسائل للإعلام: التلفزيون الأرضي والإذاعة الأرضية والراديو والتلفزيون الهوائي وأخيرا الصحف اليومية، ويحظر القانون امتلاك اثنتين من أصل أربع منها ، أما القاعدة الثانية فتخص المشاركة في أكثر من قناة تلفزيونية، إذ لا يمكن امتلاك أكثر من ١٥% من الأسهم في حالة المشاركة في قناتين ولا أكثر من ٥% في حالة المساهمة في ثلاث قنوات. وأخيرا فإن القانون يحدد معدلا تراكميا للمشاهدين والمستمعين لا يمكن تخطيه حُدد بـ ١٥٠ مليون مستمع محتمل للراديو و ٦ مليون مشاهد للتلفزيون المحلي وتغطية وطنية واحدة للتلفزيون الأرضي .

رابعا: التجربة البريطانية

وهي تمثل إعلام الدولة الذي لا يتبع أي حكومة ولها ميزانيتها توجد في بريطانيا هيئة الإذاعة البريطانية وإدارتها وسياستها التحريرية والإعلامية المستقلة. وهناك عدد من العوامل التي تضمن هذه الاستقلالية :

- الميثاق الملكي؛ وهو مرسوم دستوري يجدد كل عشر سنوات لضمان استقلالية بي بي سي تجاه الحكومة والأحزاب السياسية وكل مصادر الضغط الأخرى .
- اتفاق ثنائي بين بي بي سي والحكومة والميزانية يتم الموافقة عليها لمدة ستة أعوام قائمة وليس بشكل سنوي، ولا يمكن التأثير عليها من قبل أي حكومة قائمة
- هيكل داخلي للمحاسبة والإدارة .

23/03/2024 15:42
REDMI NOTE 10

- نظام لتمثيل الجمهور عن طريق مجالس للمشاهدين والمستمعين في أنحاء الدولة والتزام بالرد على شكاوى الجمهور.

إضافة إلى ذلك هناك إعلام وصحافة خاصة مملوكة لأفراد وشخصيات اعتبارية، ولكنها تخضع للنظم واللوائح والقوانين المنظمة لعملها داخل البلاد، طبقا للمعايير والأسس التي تضعها هيئة الاتصالات البريطانية. ولا يعني ذلك استثناء بريطانيا من ظاهرة تركز ملكية وسائل الاتصال، ولعل فضيحة تنصت صحفي إمبراطورية موردوخ الإعلامية على المواطنين هي التي جعلت زعيم حزب العمال ينادي بوضع قواعد جديدة تنظم ملكية وسائل الإعلام في البلاد، بهدف الحد مما وصفه التركيز الخطير للسلطة في أيدي قطب الإعلام موردوخ .

REDMI NOTE 10 23/03/2024 15:42